المعلم الأول : الاستيثاق من ثبوت الحديث :

الاستيثاق من ثبوت الحديث ، فلا يكفي الإنسان أن يقول : حدَّثني فلان عن فلان ، فلا بد أن يبيِّن ماهيته ، ولا أن يقول : حدَّثني الثقة . ثقة عند مَن؟ قد يكون ثقة عنده ، ولكن ليس ثقة عند غيره ، لا بد أن يكون الإنسان معروفا بشخصه ونسبه وبلده ومولده ووفاته ، مجهول العين لا يقبل ، ومجهول الحال المستور لا يقبل ، لا بد أن يكون معروفا ، وثقة . ومعنى أنه ثقة : أن يكون مشهورا بالعدالة والضبط ، بأن يكون عدلا ، لم يرتكب كبيرة من الكبائر ، ولم يعرف عنه إصرار على صغيرة من الصغائر ، يعني من الناحية الخلقية رجل مؤتمن ، إذا حدث صدق ، وإذا ائتمن أدى ، بعض الناس يمكن أن يكون مخادعا . نعم ، ولكن قد تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت ، وأن تخدع بعض الناس كل الوقت ، وتستطيع أن تخدع كلَّ الناس بعض الوقت ، ولكن لا تستطيع أن تخدع كلَّ الناس كلَّ الوقت . كما قال زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

وكما يقول أبو الحسن التهامي :

ثوب الرياء يشف عما تحته فإذا اكتسيت به فإنك عاري

ولا بدَّ أن يكون الشخص ضابطا ، أي حافظا متقنا ، سواء كان حفظ صدر ، بأن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، من حين سماعه إلى حين أدائه ، بدون تغيير أو خلط . أم حفظ الكتاب ، بأن يحافظ على كتابه ويصونه عن أن يتطرق إليه تغيير من حين سماعه وتدوينه إلى حين أدائه . ولا بدَّ أن يُعْرَف الشخص من أيِّ مدرسة تخرَّج؟ بعض الناس يظنُّ أن المحدِّثين لو جاء رجل وقال له : عن فلان ، عن فلان ، عن فلان ، أن النبي ﷺ قال : . . . يقولون له : صدقت ، هات ما عندك! هذا غير صحيح .

لا بد أن يقول له : من أين جئت بما تقول؟ لابد أن يكون من مدرسة حديثية ، من هم شيوخه الذين تلقَّى عنهم؟من هم زملاؤه الذين عرفوه؟ لا بدَّ أن يكون الشخص معروفًا . وليس صحيحا ما يظنه بعض الناس : أن المحدثين كانوا ناسا (بلهًا) يقبلون كلَّ ما يُقال لهم . هذا علم خدمه أئمة عباقرة ، ورجال مؤتمنون ، جابوا الآفاق ، ورحلوا في الأمصار ، ليأخذوا الحديث من رجاله الثقات ، ورحلات علماء الحديث لا نظير لها في تاريخ العلوم ، بدءًا من أصحاب النبي محمد ﷺ فمن بعدهم .

رحل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه إلى عقبة بن عامر ، فلما قدم مصر أخبروا عقبة فخرج إليه ، قال : حديث سمعتُه من رسول الله ﷺ في ستر المسلم لم يبقَ أحد سمعه غيري وغيرك

قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَن ستر مؤمنا على خزية ستر الله عليه يوم القيامة » . قال : فأتى أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة ، وما حلَّ رحله[1].

ورحل جابر بن عبد الله الأنصاري مسيرة شهر إلى عبد الله ابن أنيس في حديث واحد ، قال جابر : بلغني حديث عن رجل ، سمعتُه من رسول الله ﷺ فاشتريتُ بعيرا ، ثم شددت عليه رحلي ، فسرت إليه شهرا ، حتى قدمت عليه الشام ، فإذا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب . فقال : ابن عبد الله؟ قلتُ : نعم . فخرج يطأ ثوبه فاعتنقني واعتنقته . فقلتُ : حديثا بلغني عنك أنك سمعتَه من رسول الله ﷺ في القصاص ، فخشيتُ أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « يحشر الناس يوم القيامة أو ـ قال : العباد ـ عراة غُرلا بُهما » . قال : قلنا : وما بهما؟ قال : « ليس معهم شيء . . . »[2].

---

(١) رواه أحمد (١٧٤٥٤) وقال مخرجوه : المرفوع منه صحيح لغيره ، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٧١) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٣٤١) .

(٢) رواه أحمد (١٦٠٤٢) وقال مخرجوه : إسناده حسن ، والبخاري في الأدب المفرد في السلام والمصافحة (٩٧٠) ، والحاكم في التفسير (٤٣٧/٢، ٤٣٨) ، وصحح إسناده ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٢٥/١٠) : رواه أحمد ورجاله وثقوا ورواه الطبراني في الأوسط بنحوه ، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٥٧٠).

وقال الإمام سعيد بن المسيب : إن كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد[1]. أيام وليالي يمشيها في طلب حديث واحد!

وروى الإمام عامر بن شرحبيل الشعبي : أنه روى حديثا لرجل ثم قال له : أعطيتكها بغير شيء وقد كان الرجل يرحل في أهون منها إلى المدينة[2]، يريد أن يقول له : أنت أخذته مجانًا ، أما نحن فقد كنا نذهب من الكوفة إلى المدينة ، لنسمع مثل هذا الحديث . فهذه الأحاديث حفظها الله تبارك وتعالى .

فلذلك نحن عندما نتعامل مع السنة لا بدَّ أن نستوثق من ثبوت الحديث ، أنه ثابت عن رسول الله ﷺ بالسند الصحيح ، الذي يرويه العدل الضابط التام الضبط ، من مبدأ السند إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة . هكذا عُرِفَ الحديث الصحيح .

وقريب منه الحديث الحسن ، الذي رواه عدل خفَّ ضبطه ، فالحديث الصحيح أشبه بما يسمى في التقديرات الجامعية (الممتاز ، والجيد جدًّا) ، والحديث الحسن أشبه بالمقبول ، فالحديث الحسن في بعض مراتبه أقرب إلى الضعيف ، وقد كان الإمام أحمد رحمه الله يعتبره من الضعيف قبل تقسيمات

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٧٢) .

(٢) متفق عليه : رواه البخاري في العلم (٩٧)، ومسلم في الإيمان (١٥٤).

الترمذي ، بتقسيمه الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف ، أما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى صحيح وضعيف ، أما الحسن فقد كانوا يدرجونه في قسم الضعيف . فلا بد أن نستوثق من ثبوت الحديث ، بحيث يكون صحيحًا أو حسنًا ، ويشهد لذلك عالم إمام من أئمة الحفظ والتوثيق ، يشهد بأن هذا الحديث لا شيء في سنده ، ويشهد أنه متصل ليست فيه فجوة . فإن أي انقطاع في السنن من أدلة أو من وسطة ، أو منتهاه يضعف الحديث .

فالحديث إذا سقط الصحابي من سنده يسمَّى (مُرسلا) ، وإن كان سقط راو من وسط السند يسمَّى (منقطعا) ، وإذا كان سقط اثنان فأكثر في وسط السند يسمَّى (مُعضَلا) ، فإذا سقط اثنان فأكثر من آخر السند يسمَّى (مُعلَّقا) .

وقد وضع علماء الحديث ـ كما قال ابن الصلاح ـ خمسة وستين نوعا من العلوم لخدمة الحديث ، ووصل به الحافظ السيوطي في : التدريب على التقريب إلى أكثر من ثلاثة وتسعين نوعاً لخدمة هذه السنة النبوية .

فلا بد أن نستوثق من ثبوت الحديث ، فإذا لم يكن حديثا ثابتا لا يلزمنا .

حكم العمل بالحديث الضعيف :

أجاز بعض العلماء العمل بالحديث الضعيف ـ أو قل : روايته ـ في فضائل الأعمال ، وفي الترغيب والترهيب ، والرقائق ، ولم يشدِّدوا إلا فيما يتعلَّق به حكم شرعي من حلال وحرام وكراهة وإيجاب واستحباب .

وفي ذلك يقول العلاَّمة ابن المنذر في مقدمة (الترغيب والترهيب) : (إن مَن تقدم من العلماء ﷺ أساغوا التساهل في أنواع من الترهيب ، حتى إن كثيرًا منهم ذكروا الموضوع ولم يبينوا حاله!)[1].

ونحو هذا ما قاله الحاكم في أول كتاب (الدعاء) : وأنا بمشيئة الله أُجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في قبولها، ثم ساق بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قوله : إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام ، شدَّدنا في الأسانيد ، وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في فضائل الأعمال ، والثواب والعقاب ، والمباحات ، والدعوات ، تساهلنا في الأسانيد)[2].

---

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (٣٦/١) ، تحقيق مصطفى محمد عمارة ، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر .

(٢) رواه الحاكم في الدعاء (٤٩٠/١) .

وروى الخطيب في (الكفاية) بسنده ، عن أحمد قال : إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال ، وما لا يضع حكما أو يرفعه ، تساهلنا في الأسانيد .

وقال :أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم .

وعن أبي زكريا العنبري ، قال :الخبر إذا ورد لم يحرِّم حلالا ، ولم يُحل حرامًا ،ولم يوجب حكمًا ،وكان في ترغيب أوترهيب ، أو تشديد أو ترخيص ، وجب الإغماض عنه ، والتساهل في رواته[1] .

والبعض رفض ذلك ، وسوَّى بين أحاديث الترغيب والترهيب والرقائق والزهد وغيرها من أحاديث الأحكام ، فلم يقبل إلا الصحيح والحسن .

قال ابن رجب في (شرح العلل) : (وظاهر ما ذكره مسلم (ت٢٦١هـ) في مقدمة كتابه (الصحيح) يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام)[2].

---

(١) روى هذه الآثار الخطيب في الكفاية صـ١٣٤ .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب صـ٧٤ ، تحقيق دكتور نور الدين عتر .

والظاهر أنه مذهب إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) ، والبخاري (ت٢٥٦ هـ) أيضًا، وذهب إليه من المتأخرين ابن حزم (ت٤٥٦هـ) من الظاهرية ، والقاضي ابن العربي (ت : ٥٤٣ هـ) من المالكية ، وأبو شامة (ت٦٦٥هـ) من الشافعية .

ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

يقول العلامة شاكر في (مختصر علوم الحديث) لابن كثير ، بعد أن ذكر ما أجازه بعضهم من رواية الضعيف من غير بيان ضعفه بالشروط التي ذكرناها : (والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كلِّ حال ، لأن ترك البيان يوهم المطَّلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصًا إذا كان الناقل من علماء الحديث الذين يُرجع إلى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجَّة إلا بما صحَّ عن النبي ﷺ من حديث صحيح أو حسن) .

(وأما ما قاله أحمد بن حنبل وابن المهدي وابن المبارك : إذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا . فإنما يريد بها ـ فيما أرجِّح والله أعلم ـ الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحَّة ، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن

في عصرهم مستقرًّا واضحًا ،بل كان أكثر المتقدِّمين لا يصف الحديث إلا بالصحَّة أو الضعف فقط)[1].

وللإمامين ابن تيمية وابن القيم كلام في هذا المعنى نفسه ، فسَّرا به ما رُوي عن الإمام أحمد أنه يأخذ بالحديث الضعيف ، ويقدِّمه على الرأي والقياس ، فأفادا أن مراده الحسن ، إذ الترمذي هو الذي شهر هذا التقسيم ، كما هو معروف .

أما الشيخ الألباني فقد أفاض في ذلك في مقدِّمات عدد من كتبه ، وبخاصة (صحيح الجامع الصغير وزيادته) ، و(صحيح الترغيب والترهيب)[2].

شروط العمل بالحديث الضعيف :

وربما توهم بعض الناس أن العلماء يأخذون أيَّ حديث ضعيف في فضائل الأعمال ، لا ، بل هم اشترطوا لذلك شروطا ، معروفة ، وهي :

الأول : ألا يكون الحديث شديد الضعف ، بمعنى أن يكون ضعفه منجبرا ، بمعنى أنه قريب من الحسن . فيخرج من هذا الشرط ما انفرد به مَن عُرف بالكذب ، أو اتُّهم به ، ومَن فحش غلطه .

---

(١) الباعث الحثيث صـ٩١ ، ٩٢ ، نشر الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) وانظر : مقدمة كتابنا (المنتقى من الترغيب والترهيب) (١/٥١-٥٣) ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت .

الثاني : أن يكون مندرجا تحت أصل كلِّيٍّ ، بمعنى ألا نثبت بهذا الحديث فضيلة ولا حكما ، ولا نؤسِّس عليه قاعدة . مثلا حديث ضعيف في فضل الصدق ، أو في الترهيب من الكذب ، ففضل الصدق والتحذير من الكذب ثابت بنصوص قرآنية كثيرة ، وبأحاديث الرسول ﷺ الصحيحة الوفيرة ، فيمكن عندها أن تأتي بحديث ضعيف مرغِّب في الصدق ، أو مرهِّب من الكذب . فلا بدَّ أن يكون الحديث الضعيف مندرجا تحت أصل أو قاعدة ثابتة بالقرآن ، أو بالسنة الصحيحة ؛ ولذلك يخرج بهذا الشرط ما يخترع بحيث لا يكون له أصل ثابت .

الثالث : ألا يعتقد عند العمل به ثبوته ؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ مالم يقله ، وإنما يعتقد الاحتياط .

الرابع : ألا يقال فيه قال رسول الله ﷺ ، وإنما يرويه بصيغة تدلُّ على التمريض والتضعيف ، كأن يقول : رُوي عن رسول الله ﷺ ، أو ورد عن رسول الله ﷺ كذا ، أو حُكي عن رسول الله ﷺ كذا ، أو يقول : رواه فلان ، رواه الترمذي وقال : غريب مثلا يعني ضعيف .

ولكن أكثر الوعاظ والخطباء والمذكِّرين لا يلقون بالاً لهذا الشرط ؛ ويُصَدِّرون أحاديثهم دائمًا بقولهم : قال رسول الله ﷺ وهم لا يعرفون أقال رسول الله ﷺ هذا أم لا ؟

إضافة شرطين آخرين :

الخامس : ـ وهو زيادة من عندي ـ ألا يشتمل الحديث على مبالغات وتهويلات يمجُّها العقل أو الشرع أو اللغة ، وهذا شرط مهم ، فكثير من الأحاديث الضعيفة فيها مبالغات وتهويلات ينكرها العقل ، ويرفضها الدين وتأباها اللغة ، فلا ينبغي للمسلم أن يستشهد بها .

أحدثكم عن بعض ما تمجه اللغة : مثلا حديث : « ويل واد في جهنم ، يهوي فيه الكافر أربعين خريفًا ، قبل أن يبلغ قعره »[(١)] .

ومثل : « طوبى شجرة في الجنة »[(٢)] .

ومثل ذلك ما جاء عند الطبراني ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ، من تفسير (الغي) في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ (مريم:٥٩) ، قال : واد في جهنم . وفي رواية : نهر في جهنم[(٣)] .

---

(١) رواه أحمد (١١٧١٢) وقال مخرجوه : إسناده ضعيف ، والترمذي في التفسير (٣١٦٤) وقال : هذا حديث غريب ، والحاكم في التفسير (٥٠٧/٢) ، وصحح إسناده على شرطهما ، ووافقه الذهبي ، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٦١٤٨) ، عن أبي سعيد الخدري .

(٢) رواه أحمد (١١٦٧٣) وقال مخرجوه : إسناده ضعيف ، وابن حبان في مناقب الصحابة (٧٤١٣) وقال : الأرناؤوط : إسناده ضعيف ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٨٥)، عن أبي سعيد الخدري .

(٣) رواه الطبراني (٢٢٧/٩) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٩/٧) : رواه الطبراني بأسانيد ورجال بعضها ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه .

وأغرب منه ما رواه ابن المبارك ، عن شفي بن ماتع : أن في جهنم واديًا يدعى (أثاما) فيه حيات وعقارب[1]. يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (الفرقان:٦٨).

وكل هذا ليس هو المراد ، فكلمة الويل موجودة في الجاهلية والإسلام ، وطوبى لفلان موجودة في الجاهلية والإسلام ، وما كان الجاهليون يعرفون أن الويل وادٍ في جهنم ، والطوبى شجرة في الجنة ، طوبى فُعلى من الطيب . فهذه الأحاديث التي يرويها رجل مثل درَّاج أبي السمح ، عن أبي الهيثم ، أحاديث من هذا النوع ترفضها اللغة ، فلا ينبغي أن نسوِّد بها الصفحات .

وأنا أقول : نحن في عصر تنوَّر فيه الناس وتثقَّفوا وتعلَّموا . في بعض الأزمنة المتقدمة يمكن أن تروج فيها هذه الأحاديث التي فيها مبالغات وتهويلات عند عوام الناس ، بل عوام الناس يعجبهم جدًّا هذا النوع من الترغيب والترهيب ، يستقبلونها بشغف ، ويستمعون إليها بإنصات! ولكن عندما تكلِّم ناسًا من المثقَّفين خريجي الجامعات العصرية ، وتذكر لهم مثل هذه الأشياء ، ينفرون من الدين ، يعتبرون أن الدين مخرَّف ، والتخريف ليس في الدين ، إنما التخريف في عقل الواعظ ، أو الخطيب ، أو المدرس الذي جاء بهذه الأشياء ، التي لم تثبت صحَّتها عن رسول الله ﷺ ، وما أغنانا عنها .

---

(١) رواه ابن المبارك في الزهد (٣٣٦) ، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٢١٤٣) .

ومما ينبغي أن نذكره أيضًا في هذه القضية ، أن نستغني بالصحاح عن الضعاف ، ونستغني بالمقبول عن المردود ، فما من قضية ـ والحمد الله ـ نحتاج فيها إلى إيراد هذه الأحاديث الواهية ، إلا وفي كتاب الله تعالى ، وفي الأحاديث الصحيحة والحسنة عن رسول الله ﷺ ما يغني عن هذا الواهي ، فلماذا يورط الداعية نفسه في هذا ؟ وهو في غنى عن ذلك .

ومما يؤسف له أن الإمام المنذري رحمه الله ، ذكر كثيرا من هذه الأحاديث في كتابه (الترغيب والترهيب) ، ولا عجب أن سارع إليه الخطباء وحفلوا بها! ولهذا أعرضنا عنها في كتابنا (المنتقى من الترغيب والترهيب) .

السادس : ـ وهو زيادة من عندي أيضا ـ ألا تعارض دليلا شرعيًا آخر أقوى منها . مثال ذلك : الأحاديث الضعيفة التي رويت في شأن عبد الرحمن بن عوف : أنه يدخل الجنة حبوًا بسب غناه[1] . فقد يقال : إن مثل هذه الأحاديث تندرج تحت أصل

---

(١) رواه أحمد (٢٤٨٤٢) وقال مخرجوه : حديث منكر باطل ، والطبراني (١٢٩/١) ، والبزار (٦٨٩٩) ، وقال الشوكاني : رواه أحمد وفي إسناده عمارة وهو يروي المناكير ، وقد قال أحمد هذا الحديث كذب منكر ، قال ابن حجر : لم يتفرد به عمارة بن زاذان فقد رواه البزار من طريق أغلب بن تميم ، وأغلب شبيه عمارة بن زاذان في الضعف لكن لم أر من اتهمه بالكذب ، وقد روى من طريق أخرى فيها متروك ، وقال النسائي : الحديث موضوع ، وقال في اللآلئ : إن رجال إسناد البزار ثقات . الفوائد (١٤١) ، عن عائشة .

التحذير من فتنة المال ، وطغيان الغنى ، ولكن يجب أن نذكر أنها تعارض أحاديث صحيحة جعلت عبد الرحمن بن عوف من العشرة المبشرين بالجنة[1]، فضلاً عن وقائع ثابتة ، وروايات مستفيضة ، تثبت أنه كان من خيار المسلمين ، وكبار المتَّقين ، وجعله عمر رضي الله عنه في الستة أصحاب الشورى ، وجعل لصوته ميزة ترجيحيَّة على غيره عند تساوي الأصوات .

وقد قال المنذري في (الترغيب والترهيب) : وقد ورد من غير وجه ومن حديث جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ أن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه يدخل الجنة حبوا لكثرة ماله، ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن ، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ نعم المال الصالح للرجل الصالح ، فأنَّى تنقص درجاته في الآخرة أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة ، فإنه لم يرد هذا في حق غيره إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق والله أعلم[2].

أحاديث الأحكام يجب أن تكون صحيحة :

أريد أن أقول هنا أيضًا : من المتَّفق عليه أن أحاديث الأحكام يجب أن تكون صحيحة ، ولكن الفقهاء من قديم تساهلوا في

---

(١) رواه أحمد (١٦٧٥) وقال مخرجوه : إسناده قوي على شرط مسلم ، والترمذي (٣٧٤٧) والنسائي في الكبري (٨١٩٤) ، كلاهما في المناقب ، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٤٦) ، عن عبد الرحمن بن عوف .

(٢) انظر : الترغيب والترهيب (٦٦/٤) .

رواية الأحاديث ، وقال مَن قال : هذا من أحاديث الفقهاء . أي التي يذكرونها في كتبهم دون سند .

وهذا ما جعل رجلاً إماما موسوعيَّ الثقافة ، وهو أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي يؤلِّف كتابًا سمَّاه (التحقيق في أحاديث التعليق)، يقصد الأحاديث المعلَّقة في كتب الفقه بدون أسانيد ، ألف كتابه هذا ، ونقحه أيضًا أحد الحنابلة ، هو ابن عبد الهادي في كتابه (تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق) .

وجاء بعد ذلك من العلماء من خرَّجوا الكتب المشهورة في الفقة ، فوجدنا الحافظ الزيلعي عند الحنفية يخرِّج أحاديث كتاب (الهداية) ، في كتابه الشهير (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية) ، وهو أعظم كتب التخريج ، ثم اختصره الحافظ ابن حجر وأضاف عليه بعض الفوائد ، وسمَّاه (الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية) ، وخرج الحافظ ابن حجر أيضًا أحاديث (شرح الرافعي على الوجيز للغزالي) ، والرافعي الكبير إمام من أئمة الشافعية ، فخرج كتابه الشهير سماه (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) .

وفي المذاهب الأخرى عندهم كتب مثل هذه .

وفي عصرنا جاء الشيخ الألباني رحمه الله وقال : مذهب الحنابلة ـ وهو المذهب القائم على الأحاديث أكثر من غيره ـ ليس فيه كتاب في تخريج الأحاديث ! فخرَّج أحاديث كتاب من كتب المتأخرين ، وهو (منار السبيل شرح الدليل) وسمَّاه (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) .

المهم أن كتب الفقه لا تخلو من أحاديث ضعيفة ، وأنا بنفسي قرأتُ كتب المذاهب المختلفة ، ووجدت الاعتماد في كثير من الكتب على أحاديث غير صحيحة ، وهذا موجود في كل المذاهب ! وإن تفاوتت في ذلك .

يقول : الإمام الزيلعي عن هذه الأحاديث الغير ثابتة : هذا غريب . يعني أنه ليس له سند معروف ، وكذلك عند الشافعية ، وجدت هذا في حديث : « ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة »[1] . قال الإمام البيهقي : والذى يرويه أصحابنا فى التعاليق ليس فى المال حق سوى الزكاة فلست أحفظ فيه إسنادا[2] . وقد بيَّنت أن هذا الحديث مغلوط ، والصواب : « في المال حقٌّ سوى الزكاة » . رواه الترمذي[3] وابن ماجه ، ثم حدث خطأ قديم في ابن ماجه ، وزيدت كلمة « ليس »، فأصبح « ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة ».

---

(١) رواه ابن ماجه في الزكاة (١٧٨٩) عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ، وقال النووي في شرح المهذب (٣٣٢/٥) : ضعيف جدا لا يعرف . وقال الألباني في الضعيفة : ضعيف منكر (٤٣٨٣) .

(٢) السنن الكبري له (٨٤/٤) .

(٣) رواه الترمذي في الزكاة (٦٦٠) ، عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ : قال « إن في المال حقا سوى الزكاة» وقال : هذا حديث إسناده ليس بالقوي ، وأبو حمزة ميمون الأعور ضعيف ، وروى بيان ، وإسماعيل ابن سالم ، عن الشعبي هذا الحديث قوله : إن في هذا المال حقا سوى الزكاة ، وهذا أصح ، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (١٠٣) .

ولذلك كان أول معلم وضابط نتعامل به مع السنة أن نستوثق من صحَّة ثبوت الحديث .

المعلم الثاني : الاستيثاق من دلالة الحديث على الحكم :

وهذا يعني أن نعرف كيف نفهم الحديث ، وكيف نستنبط من الحديث الحكم المراد ، أو المعنى المنشود ، وهذا أمر لا يقدر عليه إلا أهل الفقه ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (النساء:٨٣) ، وكما قال ﷺ : « مَن يرد الله به خيرًا يفقه في الدين »[(١)] .

الآفات التي أُتيت السنة من قِبلها :

السنة أُتيت من آفات ثلاث : الأولى : الانتحال . والثانية : سوء التأويل . والثالثة : التحريف . كما جاء في الحديث الذي رواه البيهقي وغيره ، وقواه ابن القيم في (مفتاح دار السعادة) : « يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين »[(٢)] . هذه هي مهمَّة الخلف العدول ، الأجيال التي حملها الله عبء الحفظ للسنة ، والدفاع

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري في العلم (٧١)، ومسلم في الزكاة (١٠٣٧)، عن معاوية .

(٢) رواه البيهقي في الشهادات (٢٠٩/١٠) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٨٨٤) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣٢)، وصححه الألباني في المشكاة (٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/٧)، وانظر كلام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١٦٤/١).